

Distr.: General
22 August 2013
Arabic
Original: English



الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بوضع مقترحاتٍ للمضي
قُدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعدّدة الأطراف، من أجل
إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية والحفاظ عليه
جنيف، ٢٠١٣^{*}

البند ٥ من جدول الأعمال
وضع مقترحاتٍ للمضي قُدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعدّدة
الأطراف، من أجل إيجاد عالمٍ خالٍ من الأسلحة النووية والحفاظ عليه

إسهامات من منظماتٍ غير حكومية

سد الثغرات - وضع إطار العمل - ضمان النجاح

ورقة مقدّمة من مكتب بازل للسلام، العُمد المناصرون للسلام، مؤسسة السلام
في العصر النووي*

أولاً - مقدمة - الغرض من هذه الورقة

١ - الغرض من ورقة العمل غير الرسمية هذه هو تقديم بعض التعقيبات الواردة من منظمات
المجتمع المدني على المناقشات الدائرة في فريق عمل الأمم المتحدة المفتوح العضوية المعني بوضع
مقترحاتٍ للمضي قُدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي من أجل بناء تعاونٍ يحقق النجاح.

* مع إسهامات من أعضاء آخرين في فرقة عمل منظمة الإزالة ٢٠٠٠ المعنية بالفريق العامل المفتوح العضوية،
لا سيما شبكة جيل حظر جميع الأسلحة النووية. وأسست فرقة العمل التابعة لمنظمة الإزالة ٢٠٠٠ من
جانب الشبكة العالمية للقضاء على الأسلحة النووية التابعة لمنظمة الإزالة ٢٠٠٠ من أجل العمل مع الفريق
العامل المفتوح العضوية وتعزيزه، والقيام على وجه الخصوص بتقديم مقترحاتٍ حول إزالة الأسلحة النووية
عالمياً. وعضوية فرقة العمل مفتوحة لأي منظمة من منظمات المجتمع المدني.

٢- وتقدّم ورقة العمل هذه تحليلاً قصيراً للمقترحات المقدمة إلى الفريق العامل المفتوح العضوية التي يبدو أن لديها حظاً كبيراً في أن تحظى بدعم مشترك من أجل تيسير مفاوضات نزع السلاح النووي المتعدّدة الأطراف والشروع في عمل تحضيرى دعماً لتحقيق هذا الهدف. وتشمل الورقة بعض التوصيات المحددة المتعلقة بالتقرير النهائي، بما في ذلك توصيات عن مستقبل الفريق العامل المفتوح العضوية عقب انتهاء الولاية الحالية. وتتناول الورقة أيضاً دور المجتمع المدني في دعم عملية الفريق العامل المفتوح العضوية وتوصياته اللتين وُضعتا كجزء من ولايته.

ثانياً- موجز المقترحات

٣- قُدّمت المقترحات إلى الفريق العامل المفتوح العضوية من حكومات (أو مجموعات حكومات) في شكل ورقات عمل تتضمن ما يلي:

- النمسا: تصورات وآراء بشأن نزع السلاح النووي: معالجة الاختلافات وسدّ الفجوات (A/AC.281/WP.1)؛

- كوبا: مقترح بإجراءات عملية لتحقيق نزع السلاح النووي (A/AC.281/WP.2)؛

- رئيس الفريق العامل المفتوح العضوية: قائمة الأفكار والعناصر والمقترحات التي طُرحت خلال الاجتماعات التي عقدها في أيار/مايو الفريق العامل المفتوح العضوية (A/AC.281/WP.3)؛

- أستراليا وألمانيا وإيطاليا والبرتغال وبلجيكا وبولندا وسلوفاكيا والسويد وفنلندا وكندا وهولندا واليابان: لبنات بناء عالم خالٍ من الأسلحة النووية (A/AC.281/WP.4)؛

- ماليزيا: الاتفاقية النموذجية للأسلحة النووية؛

- إيران: المضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعدّدة الأطراف.

٤- وورقات تتضمن "أفكاراً للمناقشة"، مثل:

- المكسيك: تنظيم الأفكار لوضع مقترحات للمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعدّدة الأطراف؛

- النمسا: استكشاف بعض المساهمات التي تفيد بإمكانية مشاركة الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في العمل على المضي قدماً بعملية إزالة الأسلحة النووية المتعدّدة الأطراف.

٥- وتشمل المقترحات جملةً من النهج. ويُركّز بعض هذه النهج على العناصر اللازمة لإيجاد عالم خالٍ من السلاح النووي. وأكثر هذه المقترحات تفصيلاً الاتفاقية النموذجية

للاسلحة النووية التي قدمتها كوستاريكا وماليزيا (A/AC.281/WP.7) والتي تبين العناصر القانونية والتقنية والسياسية والمؤسسية لإيجاد عالم خالٍ من السلاح النووي وإطاراً مقترحاً لإزالة الترسانة النووية تدريجياً. بموجب تدابير فعالة للتحقق والامتثال.

٦- وتركز مقترحات أخرى على التدابير المؤقتة/التدرجية التي ينبغي اتخاذها والتي يمكن أن تمهد السبيل أمام مفاوضات إزالة الأسلحة النووية. وتركز ورقة اللبنة الأساسية، على سبيل المثال، على عدد من تدابير عدم الانتشار ونزع السلاح التي ينبغي اتخاذها في الأجل القصير بقصد النظر، "في الوقت المناسب"، فيما يتطلبه وضع اتفاقية تتعلق بالأسلحة النووية أو وضع إطار متعدد الأطراف لترع السلاح النووي يشكل "لبنة البناء النهائية".

٧- لكن مقترحات أخرى تركّز على الإجراءات التي ينبغي اتخاذها أو على العمليات التي يمكن أن تقود إلى النجاح. فالورقتان اللتان قدّمتهما كوبا وإيران، على سبيل المثال، تضعان قائمة بعدد كبير من الإجراءات التي ينبغي اتخاذها جماعياً (من جانب الدول الحائزة لأسلحة نووية)، وإقليمياً (كالمناطق الخالية من الأسلحة النووية)، وعلى نحو متعدد الأطراف، للتخلص عالمياً من الأسلحة النووية. وتتضمن هذه الإجراءات مزيجاً من الإجراءات التصاعدية والشاملة.

٨- وتركز الورقتان النمساوية والمكسيكية بشكل أكبر على العمليات التي تتيح التقدم. إذ تقترح الورقة النمساوية، على وجه الخصوص، سُبلاً للتقريب بين النهج، بما في ذلك بين (أ) النهج التي تركّز أساساً على عدم الانتشار مقابل النهج التي تركّز أساساً على نزع السلاح، و(ب) النهج التي تركّز أساساً على التدابير التصاعدية مقابل تلك التي تركّز أساساً على التدابير الشاملة. وتقترح الورقة المكسيكية إطار عمل للمداولات والمفاوضات يستمد من النهج المختلفة، وتبين العناصر المختلفة (دون تصنيفها في عملية تدرجية أو شاملة)، وتتناول دور الأسلحة النووية في السياق الأمني للقرن الحادي والعشرين (من أجل تحديد سُبُل تقليص واستبدال/إلغاء هذا الدور)، وتنظر في طائفة من الجهات الفاعلة التي يمكنها الإسهام في إيجاد عالم خالٍ من السلاح النووي.

٩- وخلال جلسات العمل التي عقدها الفريق العامل المفتوح العضوية، قدّمت حكومات ومنظمات دولية ومنظمات مجتمع مدني بينها مكتب بازل للسلام^(١) وفرقة العمل المعنية بالفريق العامل المفتوح العضوية التابعة لمنظمة الإزالة ٢٠٠٠^(٢) مقترحات غير رسمية.

(١) انظر *Reflections on the May sessions of the OEWG and visions for successful outcome*, at www.baselpeaceoffice.org/article/reflections-may-sessions-oweg-and-visions-successful-outcome

(٢) انظر *Abolition 2000 Manual for Governments: Open the Door to a Nuclear Weapons Free World*, page 19 at www.baselpeaceoffice.org/sites/default/files/imce/oweg/oweg-manual-governments_edition1.0.pdf

١٠ - وتقدّم ورقة الرئيس لمحة عامة/قائمة بجميع المقترحات المقدمة - رسمياً (في ورقات العمل) وبشكل غير رسمي في جلسات الفريق العامل المفتوح العضوية، بما في ذلك الاقتراحات/المقترحات التي قدمتها منظمات المجتمع المدني.

١١ - وتبين هذه الأوراق والمقترحات وجود تصورات مختلفة - متعارضة في بعض الأحيان - حول كيفية المضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي، وهو أمر لا يثير الاستغراب لأن هذه الاختلافات هي التي منعت إحراز تقدم في مؤتمر نزع السلاح لما يقرب من عقدين. ومن جهة أخرى، تبين الأوراق والمقترحات وجود إرادة طيبة قوية وأرضية مشتركة تتيح وضع نهج يُتفق عليها.

ثالثاً - تحليل النهج

ألف - النهج التدريجية

١٢ - إن النهج الذي تفضله الدول الحائزة للأسلحة النووية عموماً - وإلى حد ما الحلفاء بموجب عقائد الردع النووي الموسعة - في عملية نزع السلاح النووي هو النهج التدريجي الذي يركّز على عدد من التدابير لتعزيز عدم الانتشار، بالإضافة إلى بعض خطوات نزع السلاح التصاعدية. وتلتزم الدول الحائزة للأسلحة النووية مبدئياً بتدابير أكثر شمولاً لنزع السلاح، لكن ذلك محكوم بتلبية عدد من الشروط (وهي لا توافق بالضرورة على جميع الشروط).

١٣ - إن للنهج التدريجي ميزتين. فتحقيق خطوات صغيرة يبني الثقة ويوفر أساساً لاتخاذ الخطوة اللاحقة. وبالإضافة إلى ذلك، تكون الدول الحائزة للأسلحة النووية مستعدة عموماً للتفاوض على هذه الخطوات الملموسة، في حين أنها غير مستعدة للبدء بمفاوضات أكثر شمولاً.

١٤ - بيد أن النهج التدريجي يعاني أيضاً من عدد من مواطن الضعف. فرغم أن الخطوات تشكل مكونات هامة لعالم خال من الأسلحة النووية، يكون هذا النهج في العادة تمييزياً في التطبيق (فهو يؤدّي إلى اختلال استراتيجي في العملية، لأن الخطوات/المتتاليات المختلفة لها تأثير مختلف على الدول ولا وجود لأية ضمانات بأن جميع الخطوات اللازمة ستُتخذ في النهاية). فقدرات الدول غير متماثلة، ولذلك فإن الضوابط التي تُفرض على جانب ما - كالضوابط المفروضة على التجارب النووية أو المواد الانشطارية - تأتي لصالح الدول التي أحرزت تطوراً يتجاوز هذه الضوابط. ويضاف إلى ذلك أنه بعد إنجاز خطوة ما، ليس هناك ما يُلزم الدول بالتفاوض على الخطوة اللاحقة. وفي بعض الأحيان،

يُوحى تحقيق خطوة ما يتقدم أكبر في مجال نزع السلاح من التقدم المحرز فعلياً وقد يؤدي إلى حالة رضا ونقص في السعي السياسي نحو نزع أسلحة السلاح.

١٥ - أخيراً، لم تفلح الخطوات المتخذة حتى الآن كثيراً في الحد من اعتماد الدول على العقائد النووية - التهديد باستخدام الأسلحة النووية - أو في تقليص قدراتها على إلحاق دمار واسع النطاق. وبالتالي، فإن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية لم تكسب أمناً من التهديد باستخدام الأسلحة النووية - بل شعرت بعض الدول بأنها مضطرة لتطوير قدرات الردع النووي الخاصة بها كرداً على ذلك (باكستان وكوريا الجنوبية والهند). ولذلك لم يحظ النهج التدريجي في حد ذاته بالكثير من الدعم من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ومن الدول الحائزة لأسلحة نووية لكن غير الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، إذ أن معظم هذه الدول تنادي بنهج أكثر شمولاً.

باء - النهج الشامل

١٦ - قُدِّم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، وإلى مؤتمر نزع السلاح، و/أو مؤتمرات استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عددٌ من الخطط الشاملة لنزع السلاح النووي أو اقترحت دول منفردة هذه الخطط. ومن بين هذه الخطط خطة عمل راجيف غاندي لنظام عالمي خالٍ من الأسلحة النووية وغير عنيف، وهي خطة لحركة عدم الانحياز تهدف إلى نزع شامل للسلاح النووي بحلول عام ٢٠٢٥، واتفاقية للأسلحة النووية (متمثلة في اتفاقية نموذجية للأسلحة النووية)، وخطة الأمين العام للأمم المتحدة لنزع السلاح النووي المؤلفة من خمس نقاط.

١٧ - ومن ميزات النهج الشامل أنه ليس نهجاً تمييزياً ومن شأنه أن يضع على جميع الدول نفس الالتزامات وهي: عدم امتلاك أو حيازة الأسلحة النووية، وتفكيك وتدمير جميع الأسلحة النووية التي قد تكون بحوزتها، والخضوع للمراقبة للتحقق من الامتثال. وبتطبيق هذا النهج تختفي الفوارق بين دولة وأخرى (أو بينها وبين مجموعة دول) فيما يتعلق بالقدرات في مجال الأسلحة النووية.

١٨ - ومن ناحية أخرى، يعاني النهج الشامل من مواطن ضعف بينها احتمال أن تستغرق المفاوضات الرامية إلى إيجاد نظام لإزالة الأسلحة النووية بشكل نهائي وقتاً طويلاً واحتمال أن تستمر الدول في مقاومة البدء بهذه المفاوضات أو منعها من تحقيق أي نتيجة لأن جو الثقة والأمان المطلوب للقبول بإزالة التامة للأسلحة النووية قد يتعين بناؤه خلال التجارب المشتركة المكتسبة من تدابير النزع الجزئي للسلاح.

١٩ - لذلك وُضع عدد من المقترحات ذات الطابع الشامل في إطار أكثر مرونة يتيح العمل بصورة متزامنة على التدابير التدريجية والأهداف الشاملة. وقد قام المدافعون عن وضع اتفاقية للأسلحة النووية، على سبيل المثال، بذلك - إضافة إلى الأمين العام للأمم المتحدة في خطته

المؤلفة من خمس نقاط - واقترحوا العمل على تدابير مؤقتة إلى جانب مفاوضات بشأن وضع اتفاقية للأسلحة النووية أو بشأن وضع إطار للاتفاقات.

٢٠- وتقتراح الحملة العالمية للقضاء التام على الأسلحة النووية نهجاً تدرجياً - شاملاً مختلفاً بعض الشيء، يركّز على طائفة من تدابير نزع السلاح المتزامنة، يليها التفاوض على معاهدة شاملة - على أن تُنجز العملية بالكامل بحلول عام ٢٠٣٠.

٢١- ولهذه النهج التدرجية - الشاملة ميزة كبيرة وقد أعطت إلى حد ما دفعاً لنهج رئيسي يجري وضعه في الفريق العامل المفتوح العضوية وهو: نهج اللبنة الأساسية (انظر الجزء ثالثاً دال أدناه).

جيم- تدابير الحظر من جانب الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، بما في ذلك معاهدة الحظر

٢٢- يركز عدد من المقترحات (الرسمية وغير الرسمية) المقدمة إلى الفريق العامل المفتوح العضوية على التدابير التي يمكن أن تتخذها الدول غير الحائزة للأسلحة النووية لحظر الأسلحة النووية وطنياً أو إقليمياً، ولتعزيز المعايير العالمية لحظر الأسلحة النووية. وتشمل هذه المقترحات اعتماد تشريعات وطنية لحظر الأسلحة النووية وحرمان مؤسسات تصنيع الأسلحة النووية من الأموال العامة، وإنشاء مناطق إقليمية خالية من الأسلحة النووية، وتجرى استخدام الأسلحة النووية من خلال جملة أمور بينها، على سبيل المثال، اجتهادات المحكمة الجنائية الدولية، واعتماد معاهدة لحظر الأسلحة النووية (معاهدة الحظر) من جانب الدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

٢٣- وثمة إقرار بأن المناطق الخالية من الأسلحة النووية تؤدي دوراً هاماً في تقليص (أو إلغاء) دور الأسلحة النووية في المناطق الإقليمية، وفي وضع آليات أمنية تعاونية وتوفير ضمانات أمنية من استخدام الأسلحة النووية. وبالتالي فإن هذه المناطق تمثل جزءاً هاماً من لبنات بناء عالم خال من الأسلحة النووية. واعتُبر اقتراح إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط اقتراحاً يحظى بأهمية خاصة.

٢٤- واقترحت منظمة "المادة ٣٦"، وهي إحدى منظمات المجتمع المدني، أن يتم التفاوض على معاهدة لحظر الأسلحة النووية بين الدول الراغبة في ذلك. وستدعى جميع الدول إلى المشاركة لكن المفاوضات ستبدأ وتنتهي دون انتظار الدول غير المستعدة للاتحاق بهذا الحظر - كالدول الحائزة للأسلحة النووية والدول التي لا تزال خاضعة لترتيبات الردع النووي الموسع. والفكرة من وراء هذا الحظر أنه "سيوسع ويجدد الوصمة المرتبطة أصلاً بالأسلحة النووية وسيسهل تدريجياً في نزع الصفة الشرعية عنها". وثمة ميزة إضافية تتمثل في أنه سيولد اهتماماً سياسياً وعماماً كبيراً، مما يزيد الضغط على الدول الحائزة للأسلحة النووية وعلى حلفائها للاتحاق بالمفاوضات.

٢٥- ومن عيوب هذا المقترح أنه لا يتناول المسائل الأمنية الأساسية التي تؤدي إلى الردع النووي، ولا آليات التحقق والامتثال اللازمة لضمان ثقة الدول الحائزة للأسلحة النووية وحلفائها في أي عملية نزع سلاح. وقد يؤدي بالتالي إلى استبعاد الدول الحائزة للأسلحة النووية وحلفائها من هذه العملية. وإدراكاً منها لهذه العيوب، تقترح منظمة المادة ٣٦ معاهدة الحظر بوصفها "خطوة في عملية" إذ يشكل الحظر أداة إضافية نحو إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

دال- البنات الأساسية

٢٦- إن ورقة البنات الأساسية التي قدمتها أستراليا وألمانيا وإيطاليا والبرتغال وبلجيكا وبولندا وسلوفاكيا والسويد وفنلندا وكندا وهولندا واليابان توفر إطاراً جديداً وهاماً لسد الثغرات بين "العملية التدريجية والعملية الشاملة" وبين "نهج عدم الانتشار ونهج نزع السلاح".

٢٧- وتبدأ الورقة بقائمة بخطوات عدم الانتشار ونزع السلاح التي يمكن للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وفي جزء من خطة عمل معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ الاتفاق عليها عموماً. ومن الأهمية بمكان أن الورقة تشدد على أن نهج البنات الأساسية "يتيح إمكانية اتخاذ خطوات متوازية ومتزامنة بدلاً من أن تتلاحق الخطوات أو تتبع تسلسلاً محدداً. وبذلك يُقدّم النهج المذكور "كمكمل للنهج التدريجي".

٢٨- ورغم أن هذه البداية جيدة، فإن البنات الأساسية المحددة في الورقة مستمدة أساساً من التدابير التصاعدية التي اتفقت عليها سابقاً الدول الحائزة للأسلحة النووية - ولا تتضمن تدابير نزع السلاح الأكثر شمولاً التي دعت إليها أغلبية الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، بما في ذلك تدابير حظر الأسلحة النووية، والتفاوض على عملية لنزع السلاح النووي تدريجياً في أطر زمنية متفق عليها. وتقر الورقة بذلك إلى حد ما، وتشير إلى "الحاجة إلى المزيد من البنات الأساسية". وقد يتيح تحديد بعض تلك البنات الأساسية الإضافية وإدماجها في نهج البنات، أساساً مشتركاً للفريق العامل المفتوح العضوية في التوصل إلى اتفاق حول العملية والمقترحات الواعدة للمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف.

رابعاً- إيجاد أرضية مشتركة للمضي قدماً

ألف- سد الثغرات في تلبية احتياجات جميع البلدان

٢٩- التصورات والآراء الواردة في ورقة النمسا بشأن نزع السلاح النووي: تقدم معالجة الاختلافات وسد الفجوات اعتبارات هامة بشأن الحاجة إلى تلبية الاحتياجات والتصورات

الأمنية المختلفة فيما يتعلق بترع السلاح النووي. وتشير الورقة إلى أن الدول الحائزة للأسلحة النووية عموماً لا تزال تعتمد على الأسلحة النووية في أمنها - وهي تطلب المزيد من الجهود الرامية إلى عدم انتشار الأسلحة النووية كشرط أساسي قبل اتخاذ خطوات هامة بشأن نزع السلاح النووي. وبالتالي فهي لا تؤيد إلا خطوات نزع السلاح التصاعدية. أما الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، فإنها تعتبر الترسانة الحالية من الأسلحة النووية والعقائد النووية تهديداً كبيراً ومحفزاً على انتشار الأسلحة النووية. وهي، بالتالي، ترى ضرورة اعتماد نهج أكثر شمولاً في نزع السلاح النووي من أجل الحد من هذا الخطر وإزالته.

٣٠- وتهدف عدة مبادرات/مقترحات إلى تضيق فجوة الخلافات من خلال اعتماد تدابير في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح، وتوليفة من التدابير التصاعدية تُتخذ بالتزامن مع نهج أكثر شمولاً. ويشمل ذلك خطة الأمين العام للأمم المتحدة لنزع السلاح النووي المؤلفة من خمس نقاط، والإطار التصاعدي/الشامل الذي وضعه المدافعون عن إبرام معاهدة للأسلحة النووية (بما في ذلك منظمة الإزالة ٢٠٠٠)، ونهج اللبنة الأساسية.

٣١- ولضمان النجاح، ثمة حاجة إلى نظرة أعمق في المسائل الأمنية التي ولدت هذه التصورات، لا سيما تلك المتعلقة بالدول الحائزة للأسلحة النووية من أجل تيسير إشراكها في مقترحات الفريق العامل المفتوح العضوية.

٣٢- وتشمل هذه المسائل الأمنية ما يلي:

- القلق من أن يجد بلد حائز للأسلحة النووية نفسه في مرحلة معينة من العملية في موقع ضعف مقارنة بالبلدان الأخرى الحائزة للأسلحة النووية، التي لم تؤثر تلك الخطوة على قدراتها النووية وقدرتها على الردع - وبالتالي فإن أي نهج ممكن عملياً ينبغي أن يضمن لجميع الدول المعنية أن يكون أي احتلال قد يحدث خلال العملية مؤقتاً فقط وأن تستكمل العملية بنجاح، بما لا يترك لجميع الدول التي كانت حائزة للأسلحة النووية أي سلاح نووي على الإطلاق؛
- القلق من أن أي بلد يزيل ترسانته النووية سيكون أكثر ضعفاً بسبب عدم التوازن في القوى التقليدية - وبالتالي فإن أي نهج ممكن عملياً ينبغي أن يعزز دور الترتيبات الأمنية غير العسكرية؛
- القلق من أن أي بلد يزيل ترسانته النووية سيفقد مركزه السياسي - وبالتالي، فإن النهج الممكن عملياً في هذا المجال ينبغي أن يكون مصحوباً بجهود لتغيير نظرة القادة الجماهيريين والسياسيين إلى امتلاك الأسلحة النووية؛
- القلق من استحالة التحقق من نزع السلاح النووي بنسبة ١٠٠ في المائة ومن احتمال أن تجد الدول التي أزال أسلحتها النووية دولة أخرى قد احتفظت بالقليل منها فتستطيع بالتالي "أخذ العالم رهينة". والنهج الممكن عملياً في هذا المجال هو

تطوير سبل غير نووية تمكّن المجتمع الدولي من التعامل مع هذا الاحتمال بشكل جماعي.

٣٣- ويستطيع الفريق العامل المفتوح العضوية التعمق أكثر في بحث هذه المسائل، بما في ذلك بحثها مع الدول الحائزة للأسلحة النووية التي تشارك أصلاً في الفريق العامل المفتوح العضوية، ومن خلال إشراك الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية (انظر إشراك الدول الحائزة للأسلحة النووية أدناه).

باء- البناء على اللبنة الأساسية

٣٤- يبدو أن بإمكان نهج اللبنة الأساسية أن يسد، أكثر من غيره، الثغرات القائمة بين النهج البديلة، وأن يوفر عملية لمعالجة الاحتياجات الأمنية لجميع الدول في عملية نزع السلاح، وأن يتيح المضي قدماً في المفاوضات المتعددة الأطراف.

٣٥- وبينما تبين ورقة اللبنة بعض اللبنة الأساسية الممكنة، ثمة حاجة إلى المزيد من العمل لتحديد وتوصيف المجموعة الكاملة من اللبنة الأساسية التي ستكون ضرورية، للتأكد من اللبنة الأساسية التي يمكن تطويرها في المستقبل القريب وتلك التي ستحتاج إلى المزيد من العمل التحضيري أو الخطوات المسبقة أو الشروط الأولية.

٣٦- وتتيح الاتفاقية النموذجية للأسلحة النووية^(٣) دليلاً مفيداً يتعلق بمعظم اللبنة الأساسية التي ستكون ضرورية. وهي تبين الالتزامات المطلوبة من الدول (الإيجابية والسلبية على السواء)، وعملية إزالة على مراحل، ومسؤوليات الأفراد (وتدابير حمايتهم)، وترتيبات التعامل مع المواد ذات الاستخدام الثنائي وأنظمة الإيصال، وتدابير التحقق، وإجراءات ضمان الامتثال، واحتياجات التنفيذ الوطنية، وإنشاء وكالة تنفيذ وإشراف، والعلاقات والتعاون مع الوكالات الأخرى، والاتفاقات الدولية، وإجراءات دخول الاتفاقية حيز النفاذ وغيرها من التدابير ذات الصلة.

٣٧- بيد أن الاتفاقية النموذجية للأسلحة النووية لا تتناول المسائل الأمنية التي تؤدي إلى سياسات ردع نووي غير تلك المتصلة بردع التهديد باستخدام الأسلحة النووية أو استخدامها. وستكون هناك حاجة إلى مناقشة لبنات أساسية إضافية تتصل بالأمن غير النووي وحاجة إلى تطوير هذه اللبنة لاستكمال الأحكام المبينة في الاتفاقية النموذجية للأسلحة النووية. وسيكون ذلك مهماً للغاية في إشراك الدول الحائزة للأسلحة النووية في العملية.

٣٨- وبالإضافة إلى تحديد اللبنة الأساسية، لا بد من إيلاء الاهتمام لاختيار اللبنة الأساسية التي يمكن تطويرها واعتمادها وتنفيذها في الأجل القصير، ولاختيار اللبنة

(٣) "الاتفاقية النموذجية للأسلحة النووية" (A/62/650).

الأساسية التي ستحتاج إلى خطوات مسبقة أو شروط مسبقة لتطويرها. وليست هناك حاجة إلى التوصل إلى اتفاق عالمي حول هذه المسألة قبل بدء المفاوضات أو قبل الشروع في عمل تحضيري يتعلق بلبنات أساسية محددة أو، في الواقع، بعملية نزع سلاح شاملة. وبإمكان بعض الدول أن تبدأ العمل على لبنات أساسية محددة - أو القيام بعمل تحضيري لمفاوضات أكثر شمولاً - قبل الاتفاق العالمي. وتستطيع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، على سبيل المثال، أن تبدأ بالعمل على الجوانب التقنية كالتحقق وأن تتفاوض على الجوانب الإقليمية، كالمناطق الخالية من الأسلحة النووية، وبعض التدابير القانونية، كإبرام معاهدة حظر أو التجريم من خلال المحكمة الجنائية الدولية، كما تستطيع أن تشرع في تدابير تنفيذ وطنية، كتدابير الحظر الوطنية.

٣٩- وبإمكان الدول غير النووية أن تشرع أيضاً في عمل استكشافي إضافي حول العناصر الأخرى اللازمة لعالم خال من الأسلحة النووية، انطلاقاً من العناصر المحددة في الاتفاقية النموذجية للأسلحة النووية والمضي في تطوير هذه العناصر. وتشمل هذه العناصر احتياجات مراقبة الصواريخ وغير ذلك من منظومات الإيصال، وإجراءات وآليات الامتثال، ومراقبة المرافق النووية، والمؤسسات التي تلزم لإدارة نظام الإزالة النووية، بما في ذلك العلاقة مع المؤسسات القائمة أصلاً.

٤٠- ويمكن للدول غير الحائزة للأسلحة النووية أيضاً أن تستكشف الأدوار التي تؤديها الأسلحة النووية في العقائد الأمنية وأن تقترح نهجاً أو آليات أمنية بديلة لأداء تلك الأدوار، كي يتسنى بالتالي تقليص دور الأسلحة النووية أو إلغاؤه في العقائد الأمنية بهدف تيسير نزع السلاح النووي. ويمكن للدول غير الحائزة للأسلحة النووية المستفيدة من عقائد الردع النووي الموسع أن تستخدم أيضاً هذا العمل الاستكشافي لاتخاذ خطوات ملموسة للتخلي تدريجياً عن اعتمادها على الردع النووي.

إشراك الدول الحائزة للأسلحة النووية

٤١- إن بإمكان الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أن تقوم إذاً بالكثير من الأعمال الملموسة لاستكشاف اللبنة الأساسية لعالم خال من الأسلحة النووية وتطويرها وتنفيذها. بيد أن هذه الجهود ستظل محدودة دون العمل مع الدول الحائزة للأسلحة النووية ودون مشاركتها. ورغم أن هذه الدول ليست الدول الوحيدة التي تعتمد على الأسلحة النووية، فإنها الدول التي يتعين عليها في نهاية المطاف أن تقرر تقليص أو إزالة ترسانتها من الأسلحة النووية والموافقة على حظر عالمي.

٤٢- وتشارك بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية بالفعل في الفريق العامل المفتوح العضوية. وينبغي تشجيع جميع هذه الدول على الالتحاق بالفريق. وتأسيساً على المشاركة الرسمية للدول الحائزة للأسلحة النووية، تعتبر المشاورات غير الرسمية مع هذه الدول حيوية

لضمان إدراج شواغلها الأمنية - إلى جانب الشواغل الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية - في عملية اللبنة الأساسية.

٤٣ - ويمكن أن يسهّل الفريق العامل المفتوح العضوية العمل مع الدول الحائزة للأسلحة النووية من خلال تحديد بعض العقبات التي تجعلها غير مستعدة للشروع في مفاوضات متعدّدة الأطراف لترع السلاح النووي، ومن خلال اقتراح حلول للتغلب على هذه العقبات.

الشروع في العمل على اللبنة الأساسية

٤٤ - عند التركيز على اللبنة الأساسية، لا تحتاج الدول إلى التوصل إلى اتفاق حول أي اللبنة هي الأهم. فالاحتياجات الأمنية المختلفة ستبين أن بعض اللبنة أكثر أهمية لبعض الدول وأن لبنة أخرى أكثر أهمية لدول أخرى. ولا يتعين على جميع الدول بالضرورة أن تعمل على نفس الجوانب.

٤٥ - فعند بناء منزل، سيكون هناك بالضرورة تقسيم للعمل، فيعمل جزء من العمال على الأساسات، فيما يعمل آخرون على تحضير المواد اللازمة للجدران، وغيرهم على الإطار، فيما يعدّ آخرون النوافذ، الخ. بيد أن المهم أن تتلاءم اللبنة الأساسية المختلفة فيما بينها. ولهذا السبب يجب إيلاء الاهتمام للمخطط الإجمالي - تصميم إطار لعالم خال من الأسلحة النووية، وهو ما يشبه المخطط المعماري لأي منزل. وتقدم الاتفاقية النموذجية للأسلحة النووية خطة قابلة للتطبيق من هذا القبيل. وكما أُشير أعلاه، يمكن استكشاف بعض العناصر بمزيد من التفصيل. وقد يكون من المفيد أيضاً وضع خريطة طريق تشمل جوانب التوقيت والترتيب التسلسلي.

٤٦ - ولا حاجة لتحسين الخطة وخريطة الطريق بشكل كامل قبل بدء العمل على اللبنة الأساسية. فالكثير من التفاصيل ستبرز مع تقدم العمل. وأهم جانب هو بدء العمل والقيام بهذا العمل بحسن نية، مع وجود حس بالضرورة بعض الاستعجال.

جيم - تدابير الدعم (تهيئة الظروف، الأمن الإقليمي غير النووي)

٤٧ - هناك طائفة من التدابير التي قد لا تمثل بالضرورة جزءاً من مفاوضات نزع السلاح النووي المتعدّدة الأطراف، ولكنها يمكن مع ذلك أن تدعم العملية.

٤٨ - وبعض هذه التدابير محدد في خطة الأمين العام للأمم المتحدة لترع السلاح النووي المؤلفة من خمس نقاط، ومنها إزالة أنواع أخرى من أسلحة الدمار الشامل؛ وجهود جديدة لمواجهة استخدام أسلحة الدمار الشامل في الإرهاب؛ وفرض قيود على إنتاج وتجارة الأسلحة التقليدية؛ وفرض حظر على أسلحة جديدة، بما في ذلك الصواريخ والأسلحة الفضائية.

٤٩ - وتذكر بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية وبعض الدول المستفيدة من ترتيبات الردع النووي الموسع تدابير أخرى بوصفها "شروطاً" لا بدّ من استيفائها لإيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية. ولا توافق الدول الحائزة للأسلحة النووية تماماً على ماهية هذه الشروط، لكن الشروط المقترحة تشمل منع استمرار انتشار الأسلحة النووية، وتسوية النزاعات الإقليمية، وتعزيز الاستقرار الاستراتيجي، وضبط الأسلحة التقليدية، وفرض قيود أو أشكال حظر على المنظومات الدفاعية المضادة للصواريخ وعلى المنظومات الموضوعة في الفضاء - وهو شرطٌ وضعه الاتحاد الروسي والصين لكنه وُوجه بشرط من الناتو والولايات المتحدة الأمريكية بتعلّق بالحاجة إلى تطوير أنظمة الدفاع الصاروخية.

٥٠ - ويمكن للفريق العامل المفتوح العضوية أن ينوّه بالعمل على تدابير الدعم هذه ويشجعه، لكن ذلك لا ينبغي أن يكون شرطاً أو شرطاً مسبقاً لبدء العمل على اللبّات الأساسية لعالم خالٍ من الأسلحة النووية، بما في ذلك المفاوضات المتعدّدة الأطراف لترع السلاح النووي.

خامساً - دور المجتمع المدني

٥١ - إن للمجتمع المدني دوراً حيوياً يؤديه في تشجيع ودعم المفاوضات المتعدّدة الأطراف المتعلقة بترع السلاح النووي وفي تطوير وتنفيذ اللبّات الأساسية لإيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية. وبإمكان المجتمع المدني أن يساهم في أفكار ومقترحات لا تعيقها القيود التي يواجهها الدبلوماسيون الذين يمثلون تصورات بلدانهم ومصالحها الوطنية. وتؤدّي منظمات المجتمع المدني أيضاً دوراً رئيسياً في التوعية بتدابير نزع السلاح النووي، وفي تشجيع حكوماتها على دعم وتنفيذ تدابير نزع السلاح.

٥٢ - وللممثلين المنتخبين (العمد والبرلمانيين) أدوار خاصة يؤدونها. فالعمد يمثلون المصالح المحلية ومصالح سكان مناطقهم الذين سيكونون ضحايا أخطاء لأي استخدام للأسلحة النووية، أكان ذلك الاستخدام عن طريق الخطأ أو نتيجة حادث ما أو عمداً. ولذلك تقع على عاتقهم مسؤولية خاصة هي تمثيل المصلحة الجماعية للمواطنين في إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

٥٣ - وللبرلمانيين سلطة خاصة في تمثيل المجتمع المدني في البرلمان والحكومة. فهم يؤدون دور مساءلة الحكومات عن التزاماتها المتعلقة بترع السلاح. ولديهم منصة برلمانية لطرح الأسلحة وتقديم الاقتراحات واعتماد المقترحات، وإصدار التشريعات، واتخاذ قرارات التمويل المتعلقة بمبادرات نزع السلاح (والمعلقة بتمويل برامج الأسلحة النووية) ويؤدون دوراً رئيسياً في وضع السياسات الحكومية. كما أن لهم دوراً في التصديق على اتفاقات نزع السلاح

وإبرامها. ولذلك فإن إشراك البرلمانين في عملية الفريق العامل المفتوح العضوية تمثل تطوراً هاماً قوياً بالترحيب وينبغي أن يتواصل.

٥٤ - كما أن إشراك الشباب هام أيضاً، فهم يؤدون أصلاً دوراً حاسماً في تحديد القضايا التي تحظى بالاهتمام الإعلامي والسياسي. وبالإضافة إلى ذلك، تمثل إزالة الأسلحة النووية عملية تستغرق بعض الوقت للانتهاء منها، وستتطلب إدارة مستمرة تستغرق أجيالاً لضمان عدم حدوث انتكاسة وعدم العودة إلى إنتاج الأسلحة النووية واقتنائها وضمان اختفاء التهديد باستخدامها. كما أن الوعي بالأسلحة النووية والخبرات المتعلقة بها في أوساط الأجيال الحالية والمقبلة أمر حيوي لإيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية والحفاظ عليه.

٥٥ - ولا تعي غالبية الشباب الأخطار الحالية للأسلحة النووية. ونتيجة لذلك، فهم راضون عن العقيدة الحالية المتمثلة بالردع النووي الموسع وليسوا على علم بالجمود الحالي في آلية نزع السلاح الدولية. ولذلك، ثمة حاجة إلى التثقيف في موضوع نزع السلاح، لا سيما التثقيف المتعلق بإيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية، من أجل إعلام الشباب وإشراكهم بشكل فعال.

سادساً- توصيات لإدراجها في تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة

٥٦ - أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة، بموجب القرار A/RES/67/56، الفريق العامل المفتوح العضوية "لوضع مقترحات للمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، من أجل إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية والحفاظ عليه" كما قررت الجمعية العامة في هذا القرار "أن يقدم الفريق العامل إليها في دورتها الثامنة والستين تقريراً عن أعماله يتضمن المناقشات التي أجريت وجميع المقترحات التي قُدمت، لتقييم عمله في ضوء ما يستجد من تطورات في المنتدى الأخرى المعنية".

٥٧ - وبالإضافة إلى تقديم تقرير عن المقترحات التي جرت مناقشتها في الفريق العامل المفتوح العضوية، من المستصوب أن يقدم التقرير بعض الإرشادات، في ضوء مناقشات الفريق العامل المفتوح العضوية، حول النهج التي تتيح أفضل الإمكانيات للمضي قدماً بالمفاوضات المتعددة الأطراف ولدعم هذه المفاوضات.

٥٨ - وعلى وجه الخصوص، نوصي بأن يشجع التقرير الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على تعزيز نهج البنات الأساسية، والبدء بالعمل التحضيري على عناصر محددة تدعم إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية، ووضع خريطة طريق تتعلق بعملية إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية، وتخصيص الموارد لهذه العملية، ورفع مستوى الاهتمام السياسي بالفريق العامل المفتوح العضوية والمقترحات التي يتقدم بها، وتحديد وتمديد ولاية الفريق، ودعم

إشراك المجتمع المدني في مداولات ومفاوضات نزع السلاح النووي، ودعم بذل جهود إضافية للتشقيف بموضوع نزع السلاح، بما في ذلك إمكانية إقامة عقد للأمم المتحدة للعمل والتشقيف بشأن إيجاد عالمٍ خالٍ من الأسلحة النووية.

(أ) **تعزيز نهج اللبنة الأساسية.** يبدو أن نهج اللبنة الأساسية هو الأقدر على سدّ الثغرات من غيره من النهج البديلة، وهو يتيح عملية لمعالجة الاحتياجات الأمنية لجميع الدول في عملية نزع السلاح، ويؤدي إلى المضي قدماً في المفاوضات المتعددة الأطراف. وينبغي أن يوصي الفريق العامل المفتوح العضوية بالمضي في تطوير الدول لنهج اللبنة وجعله إحدى المهام الرئيسية للفريق العامل المفتوح العضوية إذا ما جُددت ولايته. ويشمل ذلك تحديد واستكشاف الطائفة الكاملة للّبنة الأساسية التي ستلزم بالاستناد إلى العناصر المبينة في الاتفاقية النموذجية للأسلحة النووية؛

(ب) **بدء العمل على وضع واعتماد وتنفيذ اللبنة الأساسية.** يشمل نهج اللبنة تدابير يمكن وضعها واعتمادها وتنفيذها في الأجل القريب، وتدابير أخرى ستحتاج إلى خطوات أولية، و/أو شروطاً و/أو مشاركة الدول الحائزة للأسلحة النووية. وينبغي أن يوصي الفريق العامل المفتوح العضوية بأن تبدأ الدول العمل على وضع واعتماد وتنفيذ اللبنة الأساسية المحددة أصلاً، مع القيام في الآن ذاته باستكشاف لبنة أساسية أخرى ستكون ضرورية؛

(ج) **وضع خارطة طريق.** ينبغي أن يوصي الفريق العامل المفتوح العضوية بوضع خارطة طريق لترع السلاح النووي. ويشمل ذلك مناقشة العلاقة بين اللبنة الأساسية اللازمة لإيجاد عالمٍ خالٍ من الأسلحة النووية والتسلسل الزمني لهذه اللبنة؛

(د) **تخصيص الموارد للعملية.** ينبغي أن يوصي الفريق العامل المفتوح العضوية بأن تخصص الحكومات موارد إضافية لترع السلاح النووي، بما في ذلك تنفيذ المهام المتعلقة بوضع واعتماد وتنفيذ اللبنة الأساسية لعالمٍ خالٍ من الأسلحة النووية. وينبغي للدول التي تخصص حالياً موارد للأسلحة النووية أن تقوم، على وجه الخصوص، بتحويل بعض تلك الموارد إلى مهام نزع السلاح النووي؛

(هـ) **رفع درجة الاهتمام السياسي بالفريق العامل المفتوح العضوية.** ينبغي أن يوصي الفريق العامل المفتوح العضوية بالحكومات برفع درجة الاهتمام السياسي المخصص لترع السلاح وللفريق العامل المفتوح العضوية. ويشمل ذلك جعل نزع السلاح النووي مسألة رئيسية لرؤساء الحكومات ووزراء الخارجية. وينبغي للحكومات أيضاً أن تنظر في تخصيص منصب وزاري و/أو إدارة حكومية لعملية نزع السلاح؛

(و) **تجديد ولاية الفريق العامل المفتوح العضوية.** ينبغي أن يوصي الفريق العامل المفتوح العضوية بأن تجدد الجمعية العامة للأمم المتحدة ولايته لسنة أخرى، وأن يجتمع

لفترة تصل إلى خمسة أسابيع خلال السنة، وأن يُكَلَّف بمواصلة العمل على مقترحات للمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعدّدة الأطراف، على أن تشمل ولايته المضي في استكشاف ووضع اللبنة الأساسية لعالمٍ خالٍ من الأسلحة النووية، وإعداد خريطة طريق لإيجاد عالمٍ خالٍ من الأسلحة النووية.

(ز) اقتراح عقد أمم متحدة للعمل والتثقيف بشأن إيجاد عالمٍ خالٍ من الأسلحة النووية. ينبغي أن يوصي الفريق العامل المفتوح العضوية بأن تقيم الجمعية العامة للأمم المتحدة عقداً للأمم المتحدة للعمل والتثقيف بشأن إيجاد عالمٍ خالٍ من الأسلحة النووية.

(ح) دعم دور المجتمع المدني في المداولات والمفاوضات المتعدّدة الأطراف. ينبغي أن يلقي الفريق العامل المفتوح العضوية الضوء على الدور الإيجابي للمجتمع المدني في الفريق وأن يوصي بمشاركة المجتمع المدني بنفس طريقة مشاركة منتديات نزع السلاح المتعدّدة الأطراف الأخرى، بما فيها الجمعية العامة للأمم المتحدة. وينبغي أن يلقي الفريق العامل المفتوح العضوية الضوء أيضاً على أهمية إشراك الشباب وأن يقترح إيلاء اهتمام خاص لهذا الأمر من جانب مكتب شؤون نزع السلاح التابع للأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال إنشاء منتدى للشباب يُعنى بموضوع نزع السلاح.

خلاصة

٥٩- وفّر الفريق العامل المفتوح العضوية منتدى حيويّاً للحكومات لإجراء مناقشة بناءة لمختلف المقترحات المتعلقة بالمضي قدماً في مفاوضات نزع السلاح النووي المتعدّدة الأطراف. وقد انتهزت الوفود الحكومية، في الغالب، هذه الفرصة لبذل جهود حسن نية لتضييق فجوة الخلافات وإيجاد أرضية مشتركة. وأتاح الفريق العامل المفتوح العضوية حيزاً للمشاركة أمام الجهات الرئيسية في المجتمع المدني. وبطبيعة الحال، توجد مسافة شاسعة بين هذه المداولات المثمرة وانتهاء المفاوضات بنجاح لإيجاد عالمٍ خالٍ من الأسلحة النووية والحفاظ عليه. بيد أن هذه البداية الإيجابية توفّر أساساً لإحراز تقدم جوهري إذا ما جُددت ولاية الفريق العامل المفتوح العضوية وإذا ما قام الفريق العامل المفتوح العضوية بمهام ملموسة عام ٢٠١٤. ونحن مستعدون دوماً للمشاركة في الفريق العامل المفتوح العضوية ولتعزيز ودعم هذه العملية المثيرة للاهتمام.